الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1989/60
1 February 1989
ARABIC
Original : ENGLISH

لجنة حقوق الانسان
الدورة الخامسة والاربعون
البند ٦ من جدول الاعمال

انتهاكات حقوق الانسان في الجنوب الافريقي :
تقرير فريق الخبراء العامل المخصص

رسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩
موجهة إلى وكيل الامين العام لشؤون حقوق
الانسان من القائم باعمال جنوب افريقيا بالنيابة
لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف

اتشرف بان اشير الى تقرير فريق الخبراء العامل المخصص (E/CN.4/1988/8) وعلى وجه اكثر تحديدا الى الجزء الاول ثانيا ألف من تلك الوثيقة الذي يتناول سياسة الدولة .

انني اذ أتوقع أن تقرير عام ١٩٨٩ سيتمسك على الارجح بنفس الاراء والتصورات الخاطئة وانصاف الحقائق ، واذ أضع في الاعتبار أن هذه الوثيقة لم توفر لسلطات جنوب افريقيا في وقت مبكر بما فيه الكفاية لتمكينها من ابداء حتى تعليقات سريعة عليها قبل اجراء المناقشة بشأنها ، أرفق مقتطفات من كلمة أدلى بها مؤخرا السيد ج . ص . هيونس ، وزير التطوير والتخطيط الدستوريين في جنوب افريقيا . وبما أن الدورة الخامسة والاربعين للجنة حقوق الانسان ستود دون شك أن يتم اطلاعها على آخر التطورات الدستورية في جنوب افريقيا ، فساكون ممتنا ان امكن تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الدورة .

(توقيع) ت . ج . فيسر
القائم بالاعمال بالنيابة

مرفق

مقتطفات من كلمة ألقاها السيد ج . ب . هيونس ،
وزير التطوير والتخطيط الدستوريين في جنوب افريقيا

في احتفال افتتاحي نظم في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ للمجلس البلدي المنتخب حديثا في كاتليهونغ (وهي بلدة للسود في جنوب افريقيا) ، أدلى السيد ج . ب . هيونس وزير التطوير والتخطيط الدستوريين بتصريحات منها البيانات الهامة التالية :

"التغيير الدستوري

ان بلدنا جنوب افريقيا يشهد تغيرا لا مثيل له ، وهذا يشير في آن معا عدم تيقن وتوقعات محددة فيما يتعلق بالمستقبل .

وانني متأكد من أن كل الموجودين هنا اليوم يؤيدون التغيير ، وخصوصا التغيير الدستوري .

الا ان لدينا جميعا تصورات مختلفة لطبيعة ومدى التغيير الذي يتم اجراؤه .

وانني مقتنع بأنني اذا ما سألت كل واحد منكم على حدة ، فان كل شخص سيقدم أجوبة مختلفة عندما يطلب منه أن يقترح ما يراه من مبادئ توجيهية للتغيير ، أو أن يبين لنا توقعاته فيما يتعلق بالتغيير أو أن يشرح آراءه بشأن العقبات التي تعترض سبيل التغيير .

ان تباين وجهات النظر في بلدنا يسهم في صعوبة احداث تغيير دستوري ـ خصوصا اذا كان هدفنا يتمثل في السعي الى ايجاد حلول دستورية تكون مقبولة لاغلبية مواطني جنوب افريقيا المحبين للسلم .

التقدم المحرز حتى الآن

بالرغم من أنه كان هناك الكثير من النقد ، فانني أعتقد بأن النجاح يجب أن يقاس بالنتائج .

والمهم في العمل في نهاية المطاف هو الارقام .

ولذلك فانني أعتقد أنه من الانصاف أن نحكم على ما أحرزناه من تقدم في اتجاه تحقيق ديمقراطية موسعة حكما لا يستند الى تصورات ذاتية بل الى الحقائق .

وانني مستعد تماما لان أدع الحقائق تتحدث عن نفسها .

ان أولئك الذين يزعمون أن الحكومة ليست ملتزمة بمواصلة التغيير الدستوري كثيرا ما يغفلون النظر الى ما كان عليه الوضع قبل ست سنوات فقط .

ففي عام ١٩٨٣ ، أي قبل ست سنوات فقط ، كان البرلمان يتألف من البيض فقط .

وكانت حكومات المقاطعات تتألف من البيض فقط .

وكانت سياسة الحكومة تتمثل في تمكين السود من ممارسة حقوقهم السياسية في ولاياتهم الوطنية المختلفة .

ومنذ ذلك الحين ، حدثت تغيرات عديدة :

ففي عام ١٩٨٣ ، تم توسيع نطاق الديمقراطية عندما حصلت جماعتا الملونين والهنود على تمثيل في البرلمان وفي مجلس الوزراء .

وقد ألغيت مجالس المقاطعات في عام ١٩٨٦ واستعيض عنها بلجان تنفيذية متعددة الاجناس .

كما اتخذت خطوات مختلفة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، منها على سبيل المثال :

- قانون حظر التدخل السياسي ؛
- قانون حظر الزواج المختلط والمادة ١٦ من قانون الاخلال بالاداب العامة ؛
- تم الغاء مراقبة تدفق الوافدين واستحدثت بطاقات هوية موحدة لجميع مواطني جنوب افريقيا ؛
- أزيلت التدابير التمييزية من تشريعات الهجرة ؛
- أتيحت للجميع امكانية الوصول الى العديد من مناطق العمل المركزية في شتى أنحاء البلد ؛
- استكمل مشروع قانون يسمح بمناطق تتاح فيها حرية الاستيطان .

وقد تم الاعتراف بدوام بقاء السود في جمهورية جنوب افريقيا فضلا عما يترتب على ذلك من آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية .

وقد أعيدت الجنسية الى أفراد جماعة السود الذين يقيمون بصورة دائمة في جمهورية جنوب افريقيا ممن كانوا قد فقدوا الجنسية في جنوب افريقيا نتيجة لاستقلال ترانسكاي وبوبوتاتسوانا ، وفيندا وسيسكاي . وقد أنشئ مجلس تنسيق شؤون الحكومات المحلية الذي يتألف من ممثلين عن كافة مجموعات السكان وذلك لكي يسدي المشورة للحكومة حول شؤون الحكومات المحلية .

ونتيجة لانشطة هذا المجلس ، تم اقرار قوانين مختلفة أسفرت عن تحقيق قدر أكبر من التجانس بين مختلف نظم الحكومات المحلية .

كما تم انشاء مجلس تدريبي لموظفي ومستشاري الحكومات المحلية .

كما تم انشاء مجالس خدمات اقليمية على مستوى الحكومات المحلية .

ويعمل ممثلو كافة المجموعات معا في عضوية هذه المجالس ويتخذون قرارات مشتركة فيما يتعلق بالمسائل التي تؤثر على كافة الجماعات الموجودة ضمن منطقة معينة .

وعلى المستوى الاقليمي ، من المتوخى توسيع سلطات الاقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي .

وثمة تطور هام آخر تمثل في انشاء السلطة التنفيذية المشتركة لكوازولو وناتال .

وقد حدث كل هذا في فترة ست سنوات فقط .

ومن الواضح أن تغييرا دستوريا بعيد المدى قد حدث بالفعل على جميع مستويات الحكومة كجزء من عملية تحقيق الديمقراطية .

الا أننا لم نصل بعد الى نهاية طريق التغيير الدستوري التطوري .

الطريق الى المستقبل

بالرغم من أن المشاكل التي نواجهها عديدة ومعقدة ، فان الخيار المتاح لنا بسيط :

ان علينا أن نختار بين التفاوض والعنف .

وانني أعتقد أننا جميعا نريد مجتمعا لجنوب افريقيا تؤمّن فيه الحريات الديمقراطية الاساسية التي يتم التوصل اليها عن طريق عملية سلمية قوامها التفاوض والمساومة .

الا أن التفاوض يعني ما هو أكثر من مجرد الكلام .

انه يعني ان جميع الاطراف يجب أن تكون مستعدة لتقديم بعض التنازلات .

وفي عملية التفاوض ، ينبغي السعي الى الاتفاق استنادا الى المبادئ التي تقوم عليها المسائل المعنية ، قبل أن يتم القيام بأية محاولة للتوصل الى توافق آراء حول التفاصيل .

ان الحكومة تتفق مع أولئك الذين يشددون على ضرورة تهيئة المناخ الصحيح للمفاوضات ولذلك فقد اتخذت عدة خطوات تحضيرية .

وقد تم تقديم اطار للمبارئ أو الخطوط التوجيهية لكي يكون بمثابة أساس للتفاوض :

- جنوب افريقيا غير مجزأة ، وجنسية واحدة وحقوق دستورية شاملة للجميع في اطار نظام سياسي متنوع (غير موحد) يعترف بتعايش مختلف الجماعات ، دون الانتقاص من حقوق أية حكومة اقليمية في ممارسة خيار الاستقلال ؛
- تقاسم سلطة متوازنة فيما بين كافة الجماعات فيما يتعلق بالمسائل التي هي موضع اهتمام وطني وتقرير المصير فيما يتعلق بشؤون الجماعات من خلال ممثلين منتخبين ؛
- حكم القانون باعتباره أساسا لحماية الحقوق الاساسية للافراد والجماعات ؛

- وحماية كرامة الانسان والحياة والحرية والرفاهية للجميع بصرف النظر عن اللون أو الجنس أو المعتقد .

وبالرغم من التزام الحكومة المعلن بالتفاوض ، فان بعض الناس لا يزالون يجدون أعذارا لتبرير عدم التزامهم بالمفاوضات السلمية .

وينبغي لنا أن نتذكر أن التفاوض والمساومة يمثلان عملية أخذ ورد تنطوي على بحث عن مجالات الاتفاق من أجل التوصل الى توافق آراء .

وفي اعتقادي أنه ينبغي لنا جميعا أن نمتنع عن التركيز على الأسباب التي تدعو الى عدم التفاوض وينبغي لنا أن نطرح أوضاعنا ومخاوفنا وآمال شعبنا على مائدة المفاوضات .

ان الخيار المطلوب منا هو خيار يتعلق بطبيعة جنوب افريقيا الجديدة والطريقة التي سنحقق بها هدفنا .

ذلك لان الطريقة التي سيحدث بها التغيير ستحدد طبيعة المستقبل .

وقد اختارت حكومة جنوب افريقيا هذا الخيار .

وقد بين رئيس الدولة بوضوح التزام حكومة جنوب افريقيا .

لقد اخترت وحكومتي خيارا عليّ أن أصمد معه أو أسقط دونه .

وهو اختيار للاصلاح الدستوري والاجتماعي والاقتصادي (٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥) .

وبما أنني مؤمن بجميع الناس في بلدنا ، فانني أعتقد أننا سننجح في التفاوض على جنوب افريقيا جديدة بالرغم من العقبات العديدة والضخمة .

وفي المحفل المقترح للتفاوض ، سيجتمع قادة كافة مجموعات السكان على قدم المساواة لتخطيط واعداد دستور جديد لجنوب افريقيا .

وسيكون على قادة الحكومات المحلية الاضطلاع بدور بالغ الاهمية في المجلس التفاوضي ، اذ أنهم سينتخبون ممثلين اثنين لتمثيلهم في المجلس في كل منطقة من المناطق التسع .

ويمكن للمجلس المقترح أن يكون بمثابة رمز .

فهو يرمز الى ما يلزم في بلدنا .

اننا نحتاج الى المزيد من الاحتكاك والاتصال بين الناس ، وبين المنظمات والجماعات .

ان علينا أن نتصل ببعضنا البعض ، وعلينا أن نبحث عن حلول - لا فرادى بل مجتمعين .

ولذلك فانه يجب علينا أن نواصل بناء الصلات .

وعلينا أن نشق طريقا يمكننا السير فيه نحو جنوب افريقيا جديدة .

ويجب علينا أن نتعاون في شق ذلك الطريق كما يجب أن نقوم بالرحلة معا .

وبامكاننا جميعا أن نسهم في اقامة صلات بين جماعاتنا المختلفة .
فلنصغ الى بعضنا البعض .
ولنخطط معا .
ولنبن مستقبلنا معا" .

البعثة الدائمة لجنوب افريقيا
جنيف
١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩

- - - - -